S/2000/57
31 January 2000
ARABIC

مجلس الأمن

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، المؤرخين ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨، و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢، و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤،

وقد درس تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ (S/2000/28)، إذ يحيط علما بما أبدى فيه من ملاحظات وذكر فيه من تعهدات،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، في جميع عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها لتوسيعه موظفي حفظ السلام في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) وسائر الأمراض المعدية ومراقبتها، إذ يشجع تلك الجهود؛

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/1999/1284)،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز / يوليه ٢٠٠٠،

٢ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً،

- ٣ - يؤكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨ (S/12611) والمعتمدة بموجب القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تماما مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الأكمل؛
- ٤ - يدين جميع أعمال العنف التي ترتكب، ولا سيما ضد القوة، ويحث الأطراف على وضع حد تلك الأعمال؛
- ٥ - يكرر تأكيد أنه ينبغي للقوة أن تنفذ ولايتها تنفيذا كاملا على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات ذات الصلة؛
- ٦ - يشجع على تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات، على ألا يؤثر ذلك في القدرة التشغيلية للقوة؛
- ٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

— — — — —